نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت:
دراسة مقارنة مع فرنسا ومصر

إعداد

مُحَمَّد راشد العجمي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

سبتمبر ٢٠١٩م

مُلخَّص البحث

تناولت هذه الدراسة تحديد مفهوم القرار من خلال استعراض ما ذكره الفقه والقضاء من تعريفات ومحاولة التمييز بين القرار الإداري والأعمال المشابه له، ثم بيان أركان وخصائص وأنواع القرار الإداري، كما تناولت الدراسة تحديد مفهوم نفاذ وتنفيذ القرارات ووسائلها وعوارض تنفيذها من خلال بحث مفهوم النفاذ والتنفيذ في اللغة والاصطلاح، وإجراءات نفاذ القرار الإداري في مواجهة الإدارة والأفراد ووسائل العلم بالقرار الإداري وحجية القرارات الإدارية قبل الشهر في مواجهة الإدارة والأفراد، وطرق تنفيذ القرار الإداري من قبل الإدارة والقضاء وآثار تنفيذ القرارات الإدارية على الأفراد، كما تناولت الدراسة تطبيقات نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية في أنظمة وقوانين الكويت وفرنسا ومصر ببحث شرعية القرار الإداري في أنظمة هذه الدول ودور القضاء الإداري فيها بالنسبة لنفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية. وقد استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها كلاً من المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج المقارن، والمنهج التطبيقي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن كلاً من المشرعين الكويتي والمصري لم يضع تعريفاً للقرار الإداري تاركين ذلك لاجتهاد الفقه والقضاء، كما بينت أن ثمة اختلافاً لدى الفقه والقضاء حول تحديد أركان القرار الإداري، وثمة خلط لدى البعض منهما بين أركان القرار وشروط صحته، كما بينت تطابق موقف القضاء الإداري في الدول محل الدراسة بالنسبة للكثير من الأحكام المتعلقة بنفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية.

ABSTRACT

The study aimed to define the concept of decision by reviewing definitions in jurisprudence and judiciary to distinguish administrative decisions and similar works related to it. This study highlighted the structures, characteristics and types of administrative decisions by studying the literal and terminological meaning of enforcement and execution concept. The study also analyzed the administrative decisions procedures in dealing with administration and individuals as well as mechanisms to inform and justify the administrative decisions before the determined period of execution. The study explored the implementations of enforcement and execution of administrative decisions in the laws and regulations of Kuwait, France and Egypt by examining administrative decisions in rules and regulation of these countries. The study used both the descriptive analytical approach and comparative and applied methodology. This study has found that both Kuwaiti and Egyptian legislators, like many legislators in other countries, do not define the administrative decision; they leave it to the discretionary power of both jurisprudence and judiciary, although the administrative judiciary of Kuwait and Egypt agree on a unified definition. The study highlighted there is a difference in jurisprudence and judiciary in determining the elements of the administrative decision and that some of them are unclear between the elements of the decision and the conditions of its validity due to the difference on defining the concept of administrative decision. It also shows similar stand among these countries regarding laws related with enforcement and execution of administrative decisions.

APPROVAL PAGE

The dissertation of Mohammad R.H.M. Alajmi has been approved by the following:

_____

Muhammad Laeba
Supervisor

_____

Badruddin Hj Ibrahim
Co-Supervisor

_____

Ibrahim Negasi
Internal Examiner

_____

Mahmoud Samy Mohamed Gamaeldin Mahmoud
External Examiner

_____

Hamdi Solaiman Alqubelat
External Examiner

_____

Jamal Ahmed Bashier Badi
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohammad R.H.M. Alajmi

Signature: ……..……..…… Date:..…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة لـ : مُحَمَّد راشد هزاع العجمي

نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت: دراسة مقارنة مع فرنسا ومصر

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: مُحَمَّد راشد العجمي

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من غرس في قلبي محبةَ الإيمان، وفي عقلي محبةَ العلم، إلى روح والدي الطاهرة عسى الله أن يجعله في الفردوس الأعلى.

الشكر والتقدير

يقول رب العزة سبحانه في محكم آياته:﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ إبراهيم: ٧، ويقول المصطفى ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله". وانطلاقاً من هذا التوجه القرآني والنبوي الشريفين أجد لزاماً عليَّ أن أتوجه بالشكر إلى أولي الفضل الذين كانت لهم الأيادي البيض بعد الله – سبحانه – في أن يخرج هذا البحث إلى النور، وأخص بالذكر منهم في البداية عرفاناً بالفضل ووفاء بالجميل:

أستاذي الفاضل والعالم الجليل الأستاذ الدكتور مُحَمَّد ليبا، اعترافاً بفضله ولما أولاني من رعاية ونصح في أثناء عملي في هذا البحث الذي تفضل سيادته بالموافقة على الإشراف عليه، فقد كان أستاذي الجليل نعم المعلم المتواضع والإنسان الخلوق الذي لطالما أظلني وتَعَاهَدَني بنصحه الثمين على مدار عمري البحثي القصير، أسال الله العليّ القدير أن يحفظه ويرعاه ويسدّد خطاه، فقد كان وبحقّ نعم الأستاذ، وأن يجعل عونه لي في ميزان حسناته، فله مني جزيل الشكر والعرفان وجزاه الله عني وعن البحث خير الجزاء.

كما يطيب لي أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة، وهي بالنسبة لي فرصة نادرة للإفادة من غزير علمهم وملاحظاتهم القيمة التي لا بد وأنها ستتوج هذا العمل البحثي وتثريه، وأسال الله العليّ القدير أن ينعم عليهم بالصحة والعافية، ويجعلهم ذخراً لجميع الباحثين ينتفعون بما يقدمونه من علم.

ومن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر الخاص لكلية أحمد إبراهيم للقانون بخاصة والجامعة العالمية الإسلامية بماليزيا بعامة، ولكافة العاملين فيها على رحابة صدورهم وتعاملهم اليسير وتعاونهم الدؤوب معي لأداء هذا العمل، وبخاصة الأستاذ الدكتور عبد العزيز برغوث، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة والدعاء، وأسال الله أن يجعل دعمهم وعونهم لي في موازين حسناتهم.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الإنجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح

المقدمة ١
مشكلة البحث ٢
أهمية البحث ٣
أسئلة البحث ٣
أهداف البحث ٤
فرضية البحث ٤
حدود البحث ٥
منهج البحث ٥
الدراسات السابقة ٦

الفصل الأول: ماهية القرار الإداري ١٢
المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري ١٢
المطلب الأول: مفهوم القرار الإداري ١٣
الفرع الأول: تعريف الفقه للقرار الإداري ١٣
الفرع الثاني: تعريف القضاء للقرار الإداري ١٧

المبحث الثاني: خصائص القرار الإداري وأنواعه ١٩
المطلب الأول: خصائص القرار الإداري ٢٠
الفرع الأول: صدور القرار الإداري من جهة إدارية وطنية ٢٠
الفرع الثاني: صدور القرار الإداري بالإرادة المنفردة للإدارة ٢٢
الفرع الثالث: يكون القرار الإداري نهائياً ٢٣
الفرع الرابع: يترتب على القرار الإداري أثر قانوني ٢٤
المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية ٢٥
الفرع الأول: القرار المنشئ والقرار الكاشف ٢٦
الفرع الثاني: القرار الصريح والقرار الضمني ٢٧
الفرع الثالث: القرار الحال والقرار المستمر ٢٩
الفرع الرابع: القرار البسيط والقرار المركب ٣٠
الفرع الخامس: القرارات الفردية والقرارات التنظيمية اللائحية ٣١
الفرع السادس: القرارات الإدارية المحصنة من رقابة القضاء
والقرارات الإدارية الخاضعة لرقابة القضاء ٣٤
المبحث الثالث: أركان القرار الإداري ٣٦
الفرع الأول: ركن الاختصاص ٣٨
الفرع الثاني: ركن السبب ٤٣
الفرع الثالث: ركن المحل ٤٦
الفرع الرابع: ركن الشكل والإجراءات ٤٩
الفرع الخامس: ركن الغاية ٥١

الفصل الثاني : نفاذ القرار الإداري ٥٦
المبحث الأول: مفهوم النفاذ في اللغة والاصطلاح ٥٦
المطلب الأول: مفهوم النفاذ لغةً ٥٦
المطلب الثاني: مفهوم النفاذ اصطلاحاً ٥٧

المبحث الثاني: النفاذ الفوري للقرار الإداري ٥٩
المطلب الأول: إجراءات نفاذ القرار الإداري في مواجهة الإدارة
والأفراد ٦٠
الفرع الأول: نفاذ القرار الإداري في مواجهة الإدارة ٦٠
الفرع الثاني: نفاذ القرار الإداري في مواجهة الأفراد ٦٣
المطلب الثاني: وسائل العلم بالقرار الإداري ٦٣
الفرع الأول: النشر ٦٣
الفرع الثاني: إعلان القرار الإداري ٦٧
الفرع الثالث: العلم اليقيني..... ٦٩
الفرع الرابع: العلم بالقرار الإداري الإلكتروني ٧٣
المبحث الثالث: نفاذ القرارات الإدارية قبل شهرها..... ٧٦
المطلب الأول: حجية القرارات الإدارية قبل الشهر في مواجهة
الإدارة..... ٧٦
المطلب الثاني: حجية القرارات الإدارية قبل الشهر في مواجهة
الأفراد..... ٧٩

الفصل الثالث: تنفيذ القرارات الإدارية ٨٢
المبحث الأول: مفهوم التنفيذ لغةً واصطلاحاً ٨٢
المطلب الأول: مفهوم التنفيذ لغةً..... ٨٢
المطلب الثاني: مفهوم التنفيذ اصطلاحاً ٨٣
المبحث الثاني: طرق تنفيذ القرار الإداري..... ٨٦
المطلب الأول: تنفيذ القرار الإداري من قبل الإدارة ٨٦
المطلب الثاني: تنفيذ القرار الإداري من قبل القضاء ٩٤
المبحث الثالث: آثار تنفيذ القرارات الإدارية على الأفراد ٩٦

الفصل الرابع: الاستثناءات في نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية ١١١
المبحث الأول: وقف تنفيذ القرارات الإدارية ١١٢
المطلب الأول: شروط وقف تنفيذ القرارات الإدارية ١١٦
المطلب الثاني: وقف تنفيذ القرارات الإدارية بمعرفة القضاء ١٢٤
المبحث الثاني: مبدأ عدم رجعية القرار الإداري..... ١٣٠
المطلب الأول: مفهوم مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية..... ١٣١
المطلب الثاني: أحوال إباحة الرجعية..... ١٣٥

الفصل الخامس: نفاذ وتنفيذ القرار الإداري في الكويت..... ١٤٥
المبحث الأول: شرعية القرار الإداري في الأنظمة والقوانين الكويتية ١٤٦
أولاً: مرحلة ما قبل إنشاء الدائرة الإدارية ١٤٦
ثانياً: مرحلة ما بعد إنشاء الدائرة الإدارية وحتى صدور المرسوم
بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠: ١٤٩
ثالثاً: مرحلة ما بعد قانون تنظيم القضاء رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠:..... ١٥١
المبحث الثاني: دور القضاء الكويتي في نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية..... ١٥٢
المطلب الأول: دور المحكمة الدستورية الكويتية بنظر القرارات
التنظيمية ١٥٢
المطلب الثاني: دور الدائرة الإدارية الكويتية بنظر شرعية القرارات
الإدارية..... ١٥٧

الفصل السادس: نفاذ وتنفيذ القرار الإداري في فرنسا ومصر..... ١٧٠
المبحث الأول: شرعية القرار الإداري في الأنظمة والقوانين الفرنسية
والمصرية ١٧١
المطلب الأول: شرعية القرار الإداري في القانون الفرنسي ١٧١
المطلب الثاني: شرعية القرار الإداري في القانون المصري ١٧٦

المبحث الثاني: دور القضاء الفرنسي والمصري في نفاذ وتنفيذ القرارات
الإدارية ١٨٥
المطلب الأول: دور القضاء الفرنسي في نفاذ وتنفيذ القرارات
الإدارية ١٨٥
المطلب الثاني: دور القضاء المصري في نفاذ وتنفيذ القرارات
الإدارية ٢٠٣
المبحث الثالث: دور القضاء الإداري في نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية
على قيام الإدارة بإلغاء أو سحب القرار الإداري..... ٢١٣
المبحث الرابع: مقاربة بين موقف القضاء الإداري الكويتي ونظيريه
الفرنسي والمصري ٢٢١
المطلب الأول: فيما يتعلق بالقرارات الفردية ٢٢٤
المطلب الثاني: فيما يتعلق بالقرارات التنظيمية ٢٢٥

الخاتمة ٢٢٧
التوصيات. ٢٢٩

قائمة المراجع والمصادر ٢٣٠

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا مُحَمَّد بن عبدالله وعلى آله وأزواجه وصحبه الكرام، ومن اقتدى بسنّته وهديه إلى يوم الدين، وبعد.

يدرك الإنسان أن حرياته ورغباته الشخصية تختلف من شخص إلى آخر، وأن الاختلاف في ممارسات الإنسان واتجاهاته واجتهاداته في الحياة يؤدي إلى تعارض المصالح المشتركة في المجتمع، ومن أجل تفادي هذا التعارض والفوضى والاختلاف في أي بيئة أو مجتمع لابد من وضع نظام وقانون ينظم الحياة ويضمن حقوق الإنسان ومصالحه، ويحقق الاستقرار والأمان لجميع أفراد وفئات المجتمع؛ ومن هنا تأتي أهمية الدولة أو السلطة المتمثلة في رئيس الدولة أو الوزير أو المحافظ أو غيرهم ممن يمثلون المؤسسات الحكومية أو الهيئات والإدارات العامة، نحو اتخاذ مجموعة من الأعمال والقرارات منها ما يتمثل في قرارات إدارية أو عقود إدارية من شأنها إلزام الأفراد والجماعة باحترامها وتطبيقها بأكمل وجه لتحقيق الأهداف المرجوة.

وتعد القرارات الإدارية والتصرفات القانونية التي تصدرها الإدارة العامة بإرادتها المنفردة من أهم مظاهر السلطة العامة وأهم مميزاتها؛ إذ عن طريقها تمارس الإدارة إنجاز المهام الملقاة على عاتقها في إدارة المرافق العامة من خلال إحداث تغييرات في المراكز القانونية أو العمل على إنشاء مراكز جديدة وغيرها، دون أن تتوقف على قبول وموافقة من يوجه إليهم القرار، فضلاً عن أنها وسيلة مهمة تسعى بها الإدارة العامة إلى تحقيق غاياتها في خدمة المواطنين والمقيمين على حد سواء، علاوة على ذلك فقد أعطى القانون للسلطة الإدارية حقوقاً وامتيازات خاصة، أهمها إصدار قرارات إدارية سواء كانت تنظيمية أو فردية، تهدف إلى تحقيق غايات القانون العام المشتملة على العدالة والمساواة والمصلحة العامة لجميع أفراد وفئات المجتمع.

إن مقدار نجاح أي مؤسسة أو منظمة أو دولة يتوقف بشكل كبير على قدرة وكفاءة الإدارة في فهمها للقرارات الإدارية، وإدراك أهميتها وكيفية اتخاذها ومتابعة مدى فاعليتها على أرض الواقع؛ إذ ستؤثر هذه القرارات سلباً أو إيجاباً على الأفراد وعلى المراكز العامة والمرافق

الخاصة؛ لذا كان لزاماً على الإدارة عند إصدار القرار الإداري أو إنشائه توفير مقوماتٍ يرتكز عليها وتدعمه بأسباب ووسائل الاستقرار والاستمرار، والتقيد بقواعد الشكل وأوجه، فضلاً عن مراعاة أحكام القوانين واللوائح المعنية به. وبالرغم من أن الغاية الأساسية من إصدار القرار الإداري هي إحداث آثار قانونية من خلال إنشاء أو تعديل أو إلغاء أمر قانوني معين، إلا أن هذه الآثار معرضة للزوال باعتبار أن القرار الإداري كباقي العمليات الأخرى يواكب التطور ويتعرض للتغيير مهما طالت مدته ونفاذه.

وتأتي هذه الدراسة بعنوان "**نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت دراسة مقارنة مع فرنسا ومصر**" كمساهمة متواضعة في دراسة ومناقشة أهم القضايا المثارة المتعلقة بموضوع القرارات الإدارية، كون بعض القرارات التي تنفذها الإدارة لا تعد واجبة التنفيذ لقصورها، وبعضها يعتبر قراراً تنفيذياً، وأخرى غير واجبة النفاذ، فمثل هذه القضايا تحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة سواء على المستوى النظري أو التطبيقي. وقد اختار الباحث كلاً من دولة فرنسا باعتبارها من الدول المتقدمة والسبّاقة في القانون الإداري من حيث المقارنة بدولة الكويت، إلى جانب ذلك وقع الاختيار على جمهورية مصر العربية باعتبارها من أُولَيات الدول العربية في القانون الإداري، فضلاً عن وجود تشابه في مجمل التشريعات بحكم الجوار العربي والأعراف والعادات والتقاليد بين الدولتين، والتي تعتبر من صميم العمل التشريعي وأهم مقوماته ومرتكزاته؛ لذا يأمل الباحث من خلال هذه الدراسة أن تكون مساهمة بارزة – بتوفيق الله – في أثراء المكتبة الوطنية في هذا المجال، وسداً لجوانب القصور والنقص من خلال الحلول والتوصيات والمقترحات التي سيقدمها الباحث في ثنايا الدراسة.

مشكلة البحث

سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقديم بعض المقترحات والحلول للإشكالات المثارة، حيث تكمن مشكلة الدراسة في أن القواعد المنظمة لنفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية في دولة الكويت لم يتم تقنينها في تشريع موحد، وإنما وجدت مبعثرة في عدد من القوانين والقرارات الإدارية، ومن أهم القوانين التي تناولت نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨١م الخاص بإنشاء دائرة إدارية بمحاكم الكويت، القانون رقم ١٥ لسنة

١٩٧٩م المنظم للوظيفة العامة، قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي. يضاف إلى ما تقدم أن ثمة ظاهرةً في دولة الكويت وهي بطء تنفيذ بعض القرارات الإدارية وأحياناً عدم تنفيذها بالكلية.

أهمية البحث

إن الغاية الأساسية من القرارات الصادرة عن السلطة الإدارية هي تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في تلبية حاجات المجتمع وفرض النظام العام وضمان الاستقرار والأمان لجميع أفراد المجتمع، من أجل ذلك تبرز أهمية هذه الدراسة المعنونة بـ "**نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت**" في بيان كيفية تنفيذ تلك القرارات الصادرة عن السلطة الإدارية، وتوضيح المفاهيم الخاطئة التي من شأنها أن تعيق عملية التطبيق ومدى فاعليتها على أرض الواقع، إلى جانب ذلك سيحاول الباحث تسليط الضوء على جوانب القصور والنقص في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالموضوع من خلال مقارنتها بكل من دولة فرنسا وجمهورية مصر العربية الشقيقة، باعتبارهما من الدول السباقة في هذا المجال، مع تقديم حلول واقتراحات تساهم – بإذن الله – في تطويرها على مستوى الأنظمة والقوانين، فضلاً عن إضافة علمية جديدة فيما يتعلق بهذا المجال والتي من خلالها ستسهّل للمهتمين من المحامين والإداريين والقضاة وطلبة العلم وكل من صدر في حقهم القرار الرجوع إليها والاستفادة مما تناولته الدراسة من حلول واقتراحات للقضايا والإشكالات المثارة.

أسئلة البحث

سيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما حقيقة القرارات الإدارية وأركانها وخصائصها؟
٢. ما المقصود بنفاذ القرار الإداري؟ وهل يمكن أن يكون القرار الإداري نافذاً قبل شهره؟
٣. ما المقصود بتنفيذ القرار الإداري وما وسائله وأحكامه؟
٤. ما عوارض نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية؟

٥. ما مدى التزام القضاء الإداري الكويتي بمراقبة جهة الإدارة في إصدارها للقرارات الإدارية وكيفية تنفيذها؟
٦. ما مدى التزام القضاء الإداري الكويتي بترسيخ مبدأ شرعية القرار الإداري وأثر ذلك على نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية؟ وما مدى اتفاقه أو اختلافه مع القضاء الفرنسي والمصري في هذا الصدد؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

١. التعريف بالقرارات الإدارية، مع بيان أركانها والخصائص التي تتميز بها.
٢. توضيح المقصود بمفهوم نفاذ القرار الإداري، ومعرفة مدى إمكان كون القرار الصادر عن الجهة الإدارية نافذاً قبل القيام بشهره من عدمه.
٣. توضيح مفهوم تنفيذ القرارات الإدارية مع بيان الضوابط الأساسية لها والأساليب والآليات في تطبيقها، فضلاً عن توضيح الآثار القانونية المترتبة عليها.
٤. بيان ما إذا كان القرار الإداري يظل نافذاً بعد صدوره وحتى تمام تنفيذه أم أن ثمة عوارض تحول دون هذا النفاذ.
٥. بيان مدى التزام القضاء الإداري الكويتي بمراقبة جهة الإدارة في إصدارها للقرارات الإدارية وكيفية تنفيذها.
٦. بيان مدى التزام القضاء الإداري الفرنسي والمصري في إعلاء مبدأ المشروعية بالنسبة لنفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية ومدى اتفاق أو اختلاف القضاء الإداري الكويتي معهما في هذا الصدد.

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة وجود بعض جوانب القصور والنقص في الجوانب التالية:

١. ما يتعلق بالمفاهيم والكيفية في تنفيذ القرارات الصادرة عن السلطة الإدارية في دولة الكويت، فضلاً عن وجود بطء في النفاذ وعدم التنفيذ.

٢. إضافة إلى حداثة الأنظمة والقوانين مقارنة بالدول الأخرى كفرنسا وجمهورية مصر العربية، إذ من خلال الدراسة ستتضح أوجه الإيجاب والقصور في دولة الكويت وكيفية تفادي جوانب النقص والزلل في أنظمتها وتطبيقها على أرض الواقع.

حدود البحث

يحاول الباحث التركيز في هذه الدراسة على الجوانب التالية:

أولاً: الجانب النظري، إذ سيقوم الباحث بدراسة نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية، وذلك من خلال النظر في المفاهيم والقوانين المتعلقة بالموضوع وتحليلها ودراستها، وسيقوم الباحث من هذا المنطلق بالنظر في القوانين الصادرة بالموضوع ودراسة وتحليل ما يتعلق بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠م الخاص بإنشاء دائرة إدارية بمحاكم الكويت، والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩م المنظم للوظيفة العامة، قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي، مع دراسة لبعض الحالات التي وقعت خلال هذه الفترة.

ثانياً: الجانب التطبيقي، وذلك من خلال النظر في الجوانب الإيجابية وجوانب القصور والنقص للأنظمة والقوانين المتعلقة بنفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت، وكيفية تطبيقها مقارنة بين دولة الكويت وبعض البلدان الأخرى كفرنسا وجمهورية مصر العربية.

منهج البحث

١. **المنهج الاستقرائي الوصفي**؛ حيث سيقوم الباحث بتتبع الدراسات والبحوث العلمية وما تناوله العلماء والباحثون حول الموضوع في المؤتمرات والندوات.

٢. **المنهج التحليلي النقدي**؛ وسيحاول الباحث بعد ذلك تحليل ونقد الدراسات والآراء التي تناولت بعض جوانب الموضوع، بالإضافة إلى الأنظمة والقوانين واللوائح المتعلقة بنفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية في دولة الكويت.

٣. **المنهج المقارن**؛ وسيقوم الباحث بتسليط الضوء على الأنظمة والقوانين في كل من دولة فرنسا وجمهورية مصر العربية ومقارنتها بدولة الكويت لإظهار جوانب الإيجاب والقصور.

٤. **المنهج التطبيقي؛** بعد ذلك سيقوم الباحث بدراسة بعض الحالات التي وقعت في دولة الكويت.

الدراسات السابقة

يُعد موضوع نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية في دولة الكويت دراسة مقارنة من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث، وقد وقع الاختيار على هذا العنوان لتكون مساهمة جادة في تقديم الحلول للإشكالات التي تواجهها الأنظمة في دولة الكويت على الصعيدين النظري والتطبيقي. وقد ساهمت بعض الدراسات والبحوث في مناقشة بعض القضايا المتعلقة بالموضوع؛ غير أنها لم تقدم – في رأي الباحث – حلولاً مقنعة، فضلاً عن عدم تطرقها لأجزاء كثيرة ومهمة تتعلق بقضايا الموضوع ومسائله، والتي من خلال هذه الدراسة سيحاول الباحث تناولها ودراستها وتحليلها بشكل أوسع، ومن الأهمية في هذا المقام أن نشير إلى بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة وهي كالتالي:

أولاً: الدراسات والكتب العلمية

فمن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع"**نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد "دراسة مقارنة بين الأردن ومصر**"[١]، إذ تطرقت هذه الدراسة إلى بيان نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد في القانون الأردني مقارنة مع القانون المصري، وذكر طرق نفاذها وأنواعها، بالإضافة إلى بيان مدى فاعلية نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد وأحكامها، مع بيان موقف التشريع من نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد، ودراسة مدى تبني كل من المشرع الأردني والمصري صراحة حق نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد. إلا أن دراستنا الحالة تتميز بتناولها لتلك القضايا بشكل أوسع، حيث ستركز الدراسة جوانب نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد على موضوع نفاذ القرارات الإدارية بحق الإدارة، فضلاً عن دراسة مقارنة بين دولة الكويت وكل من دولة فرنسا ومصر.

---

[١] رائد مُحَمَّد يوسف العدوان، "نفاذ القرارات الإدارية بحق الأفراد: دراسة مقارنة بين الأردن ومصر"، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط بعمان، ٢٠١٢/٢٠١٣م).

ومن الدراسات أيضاً رسالة ماجستير بعنوان: **وقف تنفيذ القرار الإداري "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والكويتي"**[٢]، حيث تناولت هذه الدراسة حقيقة مهمة تتمثل في أن الطعن بالإلغاء لا يوقف تنفيذ القرار الإداري المطعون عليه، وقد أوضحت الدراسة أن وقف تنفيذ القرار الإداري قد يكون إيجابياً كما قد يكون سلبياً، وذلك حسب القرار المطعون عليه إذا كان قراراً إدارياً إيجابياً أو قراراً إدارياً سلبياً، كما بينت الدراسة أيضاً أن القاضي الإداري لا يستطيع الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه مالم يوجد نص قانوني يمنحه هذه السلطة. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي سيستفيد منها الباحث، إلا أنها لم تتطرق بالتفصيل إلى ما يتعلق بنفاذ وتنفيذ القرارات، فضلاً عن أن دراستنا ستقوم بدراسة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت ومقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، وهو ما سيسعى إليه الباحث في هذه الدراسة وإضافته وبيانه.

بالإضافة إلى ذلك دراسة بعنوان"**وقف تنفيذ القرارات الإدارية في أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري"**[٣]، وقد حاولت هذه الدراسة الوقوف على ماهية وقف تنفيذ القرارات الإدارية في أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، كما بينت هذه الدراسة أن نظام وقف التنفيذ بحق القرارات الإدارية يعد إجراءً استثنائياً يلجأ إليه القاضي الإداري لتفادي الآثار الضارة المترتبة على مبدأ الأثر غير الموقف للطعن بالإلغاء. غير أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا في عدة جوانب أهمها مقارنة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت بكل من دولة فرنسا ومصر، فضلاً عن دراسة بعض الحالات التي وقعت في دولة الكويت، مع إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية في ذلك، بالإضافة إلى توضيح ما يتعلق بموضوع نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية من الناحية النظرية بشكل أوسع.

---

[٢] سليمان سالم مرضي الراجحي، "وقف تنفيذ القرار الإداري: دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والكويتي"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط بعمان، ٢٠١٢/٢٠١٣م).

[٣] أوفارت بوعلام، "وقف تنفيذ القرارات الإدارية في أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو بالجزائر، ٢٠١٢م).

وأيضاً دراسة بعنوان "**ركن أوجه في القرار الإداري وآثاره القانونية على العمل الإداري دراسة مقارنة ما بين القانونين الإداريين الأردني والكويتي**"[٤]، حيث ركزت هذه الدراسة حول ركن أوجه، الذي يعد بمثابة أهم ركن في القرار الإداري، فقد حاولت الدراسة بيان حدود أوجه وكيفية تحديد أوجه، وأيضاً كافة الأمور المرتبطة بركن أوجه والتي قد تؤثر فيه، ومن أمثلتها التفويض والحلول. كما بينت الدراسة أن ثمة نتائج تترتب على التمييز بين القرار الإداري الموصوم بعيب عدم أوجه البسيط، والقرار الإداري الموصوم بعيب عدم أوجه الجسيم، منها أن هذا الأخير يعد قراراً منعدماً، كما أن ثمة آثاراً تتعلق بأوجه القضائي بالنسبة لهذه النتيجة، وهي إذا كان القرار الإداري مشوباً بعيب عدم أوجه الجسيم فإن هذا القرار يصبح عملاً مادياً ولا يخص القضاء الإداري في دول المقارنة الأردن والكويت. غير أن دراستنا تتميز بأنها ستقوم بدراسة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت، فضلاً عن مقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، بالإضافة إلى أنها ستتناول موضوع نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بشكل أوسع، كون تلك الدراسة قد ركزت على جزء معين وهو ركن أوجه، وهو ما سيحاول الباحث استدراكه وبيانه.

بالإضافة إلى ذلك دراسة بعنوان "**مسؤولية الإدارة بالتعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة**"[٥]، حيث قامت الباحثة في هذه الدراسة بتناول أوجه عدم مشروعية القرار الإداري ثم الشروط المتعين توافرها لقبول دعوة التعويض، وقد قسمت الباحثة هذه الشروط إلى ثلاثة أنواع: أولها شروط متعلقة بالقرار الإداري المطعون فيه، والثاني شروط متعلقة بشخص الطاعن، أما الأخير فهي الشروط المتعلقة بالشكل والإجراءات والمواعيد المتعين مراعاتها عند رفع الدعوى. كما ذكرت الباحثة أركان المسؤولية الإدارية وكذلك الجزاء المترتب على تقرير مسئولية الإدارة والمتمثل في التزامها بالتعويض، وأيضاً تقادم دعوى التعويض الإداري عن القرارات الإدارية غير المشروعة. غير أن هذه الدراسة لم تتناول جوانب مهمة

---

[٤] نواف طلال فهيد العازمي، "ركن الاختصاص في القرار الإداري وآثاره القانونية على العمل الإداري دراسة مقارنة ما بين القانونين الإداريين الأردني والكويتي"، (رسالة ماجستير، كلية القانون–جامعة الشرق الأوسط بعمان، ٢٠١٢م).

[٥] نداء مُحَمَّد أمين أبو الهوى، "مسؤولية الإدارة بالتعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط بعمان، ٢٠١٠م).

تتعلق ببحثنا أهمها نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت بشكل مفصل، وهو ما يعد من صميم البحث، فضلاً عن دراسة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت ومقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، مع بيان أوجه الشبه والاختلاف وجوانب الإيجاب والقصور، وهو ما سيقوم به الباحث بالإضافة والتحليل.

علاوة على ذلك دراسة بعنوان "**نهاية القرار الإداري عن غير طريق القضاء، دراسة مقارنة**"[٦]، وقد حاولت هذه الدراسة توضيح الضوابط والقيود التي تحول دون تعسف الإدارة أو خروجها عن الصواب وصحيح حكم القانون في تصرفاتها، وصيانة حقوق الأفراد، بالإضافة إلى إيجاد الضمانات المناسبة والكفيلة بحماية تلك الحقوق وعدم العبث بها من قبل الإدارة. كما بينت الدراسة مدلول نهاية القرار الإداري والقرارات القابلة للإنهاء من جهة الإدارة. وهذه الدراسة لم تتناول بشكل أوسع ومفصل جوانب عديدة ومهمة تتعلق بموضوع بحثنا وهي نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت، بالإضافة إلى أن دراستنا ستقوم بدراسة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت، فضلاً عن مقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، وهو ما سيسعى إليه الباحث لاستدراكه وبيانه.

إلى جانب ما سبق دراسة بعنوان "**نفاذ القرارات الإدارية**"[٧]، حيث تعرّض الباحث في هذه الدراسة إلى نفاذ القرارات الإدارية إجمالاً من حيث الأركان وبيان الوسائل والإجراءات في نفاذ القرارات الإدارية. غير أن هذه الدراسة لم تتناول جوانب عديدة ومهمة ذات صلة بموضوع بحثنا أهمها القضايا المتعلقة بتنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت التي تعد من صميم البحث، فضلاً عن دراسة الأنظمة والقوانين والحالات التي وقعت في دولة الكويت ومقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، مع بيان أوجه الشبه والاختلاف بينها، مع إبراز جوانب النقص والقصور وجوانب الإيجاب، وهو ما سيقوم به الباحث بإضافته وتوضيحه.

---

[٦] حسني درويش عبد الحميد، "نهاية القرار الاداري عن غير طريق القضاء دراسة مقارنة"، (رسالة دكتوراه منشورة ٢٠٠٨م).

[٧] مُحَمَّد عبد العال السناري، "نفاذ القرارات الإدارية"، (رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس بمصر، ١٩٨١م).

ثانياً: المقالات والبحوث في المجلات المحكمّة ومواقع شبكة الإنترنت

فمن الدراسات أيضاً بحث بعنوان "**نفاذ القرار الإداري الإلكتروني** "[٨]، حيث حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى سلامة القرار الإداري الإلكتروني قانوناً ومدى الاعتراف به وما يترتب عليه من آثار، وما وسائل إشهاره، وكيفية الاحتجاج به في مواجهة الإدارة والأفراد، ومتى يعتبر القرار الإداري الإلكتروني . كما بينت الدراسة أنه في إطار القرار الإداري الإلكتروني تقلص تطبيق نظرية العلم اليقيني بصورتها التقليدية لإثبات العلم بالقرار الإداري الإلكتروني . إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى جوانب مهمة ذات صلة بموضوع دراستنا أهمها تنفيذ القرارات الإدارية بدولة الكويت بشكل مفصل، فضلاً عن ذلك دراسة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت ومقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، إلى جانب توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدول، وبيان جوانب الإيجاب والقصور، وهو ما سيقوم به الباحث واستدراكه في هذه الدراسة.

وأيضاً دراسة بعنوان "**القرار الإداري بين نفاذه وجواز وقف تنفيذه دراسة مقارنة**"[٩]، وقد ركزت هذه الدراسة على توضيح وبيان الأصل العام من حيث إن القرارات الإدارية نافذة من يوم صدورها، ما لم يضع القضاء حداً لتنفيذها، وللإدارة أن تنفذها دون استشارة، كما بينت الدراسة أن نظام وقف التنفيذ يعتبر نظاماً استثنائياً من ابتداع القضاء الإداري في فرنسا باعتباره حامي الحقوق والحريات العامة، وتبنته بعد ذلك عديد من التشريعات المختلفة. غير أن دراستنا تختلف عن هذه الدراسة في أنها ستتناول نفاذ القرارات التنفيذية وتنفيذها وليس جواز وقف تنفيذها، بالإضافة إلى توضيح ما يتعلق بموضوع نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية من الناحية النظرية بشكل أوسع، فضلاً عن دراسة ومقارنة الأنظمة والقوانين في دولة الكويت بكل من دولة فرنسا ومصر، مع إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية في ذلك، وهو ما سيقوم الباحث ببيانه وتوضيحه من خلال هذه الدراسة.

---

[٨] نوفان العقيل العجارمة، وناصر عبد الحليم السلامات، "نفاذ القرار الإداري الإلكتروني"، **مجلة علوم الشريعة والقانون**، الجامعة الأردنية، الأردن (٢٠١٣م): مج٤٠، م١، ص١٠٢٤-١٠٣٥.

[٩] غيتاوي عبد القادر، "القرار الإداري بين نفاذه وجواز وقف تنفيذه: دراسة مقارنة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (٢٠١٣م): مج٥، ع٩، ص١٩١-٢١١.

علاوة على ذلك بحث بعنوان "**أثر تغير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية**"[١٠]، حيث قسم الباحث هذه الدراسة إلى مبحثين أساسيين: الأول يتركز في بيان أثر تغير الظروف الواقعية في القرار الإداري، حيث ناقش من خلاله مفهوم تغير الظروف الواقعية وقاعدة تقدير مشروعية القرار بتاريخ صدوره، والثاني: بيان أثر تغير الظروف القانونية، حيث ناقش من خلاله أثر التغيرات الحاصلة في القاعدة القانونية التي اتخذ القرار في ضوئها. غير أن دراستنا تتميز عن هذه الدراسة، كونها تركز على موضوع نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية بشكل مفصل، وهذا الأمر لم تتناوله تلك الدراسة، فضلاً عن أن هذه الدراسة ستقوم بدراسة هذا الموضوع في الأنظمة والقوانين في دولة الكويت إلى جانب مقارنتها بكل من دولة فرنسا ومصر، مع بيان أوجه الشبه والاختلاف وجوانب القصور والإيجاب، وهذا ما سيحاول الباحث استدراكه وبيانه في هذه الدراسة.

بالإضافة إلى ما سبق أيضاً، مقالة بعنوان "**القرار الإداري**"[١١]، حيث تناول الباحث موضوع القرار الإداري من عدة جوانب تتمثل في بيان تعريف القرار الإداري والفرق بينه وبين الأعمال القانونية، مع بيان خصائص القرار الإداري وأركانه، كما سلطت الضوء على ركن أوجه وبيان عناصره. وهذه الدراسة لم تتناول بشكل مفصل ما يتعلق بموضوع بحثنا نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية، فضلاً عن دراسة تطبيقاتها في دولة الكويت، بالإضافة إلى دراسة مقارنة بين دولة الكويت وكل من فرنسا ومصر، مع بيان أوجه الشبه والاختلاف وجوانب الإيجاب والقصور، وهو ما سيسعى إليه الباحث بالإضافة والتحليل.

---

[١٠] أحمد إسماعيل، "أثر تغير الظروف القانونية والواقعية في القرارات الإدارية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مديرية مجلات جامعة دمشق، دمشق (٢٠٠٤م): مج٢٠، ع١، ص٧-٤٥.

[١١] بهاء الدين باره، "القرار الإداري"، http://www.qanouni-net.com/2010/03/blog-post_8545.html (شوهد في٢٠١٦/٩/٢٠م).